

ناقشت مع الأمين العام لمنظمة التعاون الرقمي دعم الابتكار المالي

الفصام : ملتزمون بتعزيز مكانة الكويت كمركز إقليمي للاستثمارات الرقمية وتطوير البنية التحتية التكنولوجية

ندعم رقمنة الاقتصاد والخدمات العامة بهدف تحقيق التنويع التنموي وخلق فرص عمل جديدة

الشراكة الإستراتيجية ستسهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة لرواد الأعمال والشركات الناشئة في الدول الأعضاء



الفصام تهدي (كتاب التراث الكويتي في لوحات) لديمية اليحيى



وزيرة المالية نورة الفصام مع الأمين العام لمنظمة التعاون الرقمي ديمية اليحيى

بالاتفاق على إنشاء فرق عمل مخصصة تهدف إلى دفع الأهداف المشتركة في مجالات التحول الرقمي والابتكار المالي ونمو الشركات الناشئة. وستعمل هذه الفرق على تسهيل التعاون المستمر وتنسيق المبادرات بما يتماشى مع رؤية المنظمة الممتدة لأربع سنوات، مما يعزز التزام دولة الكويت بدفع عجلة التقدم في الاقتصاد الرقمي.

إنشاء فرق عمل مخصصة تهدف إلى دفع الأهداف المشتركة في مجالات التحول الرقمي والابتكار المالي

الدورة الحالية، مشددةً على أن هذه الشراكة الاستراتيجية ستسهم في تعزيز الابتكار المالي وخلق بيئة استثمارية جاذبة لرواد الأعمال والشركات الرقمية الناشئة في الدول الأعضاء. واختتم الاجتماع

اليوم يعكس التزامنا بتعزيز مكانة الكويت كمركز إقليمي للاستثمارات الرقمية وتطوير البنية التحتية التكنولوجية. كما أكدت على أهمية التعاون المستمر مع منظمة التعاون الرقمي، لا سيما في ظل رئاسة الكويت

الكويت ملتزمة بدعم التحول الرقمي بما يتماشى مع رؤيتها لـ 2035، والتي تضع في صميم أولوياتها رقمنة الاقتصاد والخدمات العامة بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة. وأضافت: "إن اجتماع

وفي هذا السياق، صرحت الفصام قائلة: "ترتبط دولة الكويت ومنظمة التعاون الرقمي برؤية مشتركة نحو تعزيز الشمول الرقمي وتطوير الاقتصاد القائم على الابتكار. وباعتبارها التعاون الرقمي، فإن

كما تم التطرق إلى جهود المنظمة في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات في الاقتصاد الرقمي، واستكشاف فرص التعاون مع الكويت لتعزيز الاستثمارات في الشركات الرقمية الناشئة، سواء داخل الكويت أو في الدول الأعضاء.

من المسؤولين من وزارة المالية ومنظمة التعاون الرقمي، حيث تم التركيز على استعراض رؤية المنظمة للأعوام الأربعة القادمة، والتي تهدف إلى تسريع التحول الرقمي، ودعم الابتكار المالي، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

ترأست وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، المهندسة نورة سليمان الفصام، اجتماعاً ثنائياً مع الأمين العام لمنظمة التعاون الرقمي، ديمية بنت يحيى اليحيى، وذلك في إطار الزيارة الرسمية للأمين العام إلى البلاد لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك في مجالات الاقتصاد الرقمي والشمول المالي. وشارك في اللقاء عدد

في إطار الشراكة الاستراتيجية التي تجمع بينهما

«الوطني» و«نفط الكويت» يوقعان مذكرة لتبادل الخبرات

والمعرفة وتطوير الموظفين



الوطني والكويت بعد توقيع الاتفاقية

نحرص على تنظيم الفعاليات

بهدف تطوير القدرات

والطاقات البشرية داخل

مؤسسات الدولة

مدار سنوات طويلة مع مؤسسات القطاع النفطي، لذلك نحرص على تنظيم العديد من الزيارات والفعاليات والجلسات النقاشية التي تهدف إلى تطوير القدرات والطاقات البشرية داخل المؤسسات الحكومية.

وأكد أن بنك الكويت الوطني سيظل دائماً الداعم الأول لشركات القطاع النفطي بصفته الشريك المصرفي الرئيسي للقطاع الحكومي، مشيراً إلى أن البنك يسعى دائماً للمساهمة في تعزيز قدرات الكوادر العاملة في المجال النفطي، وذلك من منطلق حرصه على تحقيق التناغم بين أهداف الاستدامة الاقتصادية الخاصة بالمجموعة مع تلك الخاصة بالدولة، والقائمة في الوقت نفسه على العنصر البشري المدرب وفقاً لأعلى المعايير العالمية. وتعكس مبادرات بنك الكويت الوطني التدريبية رؤيته العميقة تجاه الاستثمار في الموارد البشرية، حيث يوفر البنك لذلك الهدف نخبة من أفضل الخبراء في العمل المصرفي، الذين يقدمون خبراتهم لتلك الكوادر الواعدة، حيث تتواصل هذه المبادرات سنوياً انسجاماً مع سياسات البنك الراسخة للنهوض بمسؤولياته الاجتماعية، وإيماناً منه بالأثر الفعال لهذه البرامج الهادفة لخدمة المجتمع وأبنائه، كما أنها تعكس الدور القيادي الذي يلعبه البنك الوطني في هذا المجال منذ عقود طويلة.

ويقدم بنك الكويت الوطني برنامجين لتبادل الخبرات، الأول من خلال ورشة عمل ليوم واحد بعنوان «جلسة نقل المعرفة»، تتناول عدة موضوعات مثل الرؤية والتعاون، والقيادة الاستراتيجية، والإبداع، والابتكار، وتهدف إلى تمكين القادة من اتخاذ قرارات مستنيرة، وتعزيز فهم موحد بين صانعي القرار لضمان القيادة المتناسقة والنجاح على المدى الطويل. أما البرنامج الثاني، فهو يستهدف تطوير المهارات التقنية وتعزيز الكفاءة ونقل المعرفة والخبرات الأساسية من خلال التعلم الإلكتروني، ويهدف إلى تمكين الموظفين من اتخاذ قرارات مدروسة وتنفيذ الحلول بشكل مستقل، وضمان الاستفادة من خلال الفريق لتناسب الأهداف الاستراتيجية والأولويات التشغيلية، إضافة إلى تعزيز ثقافة تبادل المعرفة، والعمل الجماعي، وتحسين الكفاءة والابتكار. ويهدف البرنامج لخدمة بنك الكويت الوطني السيد/ عماد العبلاني: «لدينا علاقات راسخة ممتدة على

التي يتبناها في تطوير وتأهيل الكوادر البشرية، وأفضل الطرق لتعزيز السلوك الإيجابي للموظفين، بالإضافة إلى تعزيز سلوكيات العمل الجماعي والإنتاجية ونظام الجودة الشاملة وأفضل الحلول الرقمية المتبعة في البنك. وتعتبر هذه الاتفاقية فرصة ثمينة لتعميق مهارات الموظفين، ذلك لأنها توفر أحدث أدوات التعلم وتتبع المعايير العالمية في تطوير الكفاءات، حيث تم تصميمها لتعزيز التميز التشغيلي، وتمكين الوصول إلى محتوى تعليمي متنوع يعمل على نقل المعرفة والخبرات الضرورية لدفع عجلة الابتكار، وتعزيز النمو المستدام. وتعكس هذه المبادرة اهتمام شركة نفط الكويت بالاستثمار في رأس المال البشري، وحرصها على استمرارية المعرفة واستدامة الكوادر البشرية من خلال بناء فريق قيادة مرن ذي رؤية مستقبلية، والحفاظ على الخبرات الأساسية والاستفادة منها في جميع أنحاء الشركة، ما يدعم الأهداف الاستراتيجية للشركة ويعزز قدرتها التنافسية في السوق.

العبلاني: الوطني سيطل

دائماً الداعم الأول للشركات

النفطية بصفته الشريك

المصرفي الرئيسي للقطاع

الحكومي

في إطار الشراكة الاستراتيجية التي تجمع بينهما، وقع بنك الكويت الوطني مذكرة تفاهم مع شركة نفط الكويت، تهدف إلى تبادل المعرفة وتطوير الموظفين وتدريبهم وتعزيز خبراتهم العملية من خلال تنظيم سلسلة من البرامج وورش العمل المتخصصة في مختلف المجالات، وبما يخدم أكبر عدد من العاملين في الجانبين من مختلف المستويات الإدارية. وقع الاتفاقية من جانب بنك الكويت الوطني رئيس الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني عماد العبلاني ومن جانب شركة نفط الكويت مدير مجموعة التدريب والتطوير الوظيفي بشار الخشتي، وذلك بحضور مسؤولين من البنك والشركة.

وبموجب الاتفاقية، سيعتاون الطرفان في تبادل الخبرات بكل ما يخص مجالات التدريب وتطوير مهارات الموظفين، وذلك سعياً منهما إلى رفع مستوى الخدمات التدريبية التي يتم تقديمها في كلا الجانبين. وستوفر شركة نفط الكويت زيارات ميدانية لبعض مواقع الشركة لعدد من موظفي بنك الكويت الوطني، فضلاً عن توفير مدربين متخصصين في مجالات الأمن والسلامة والبيئة لتقديم المادة العلمية المناسبة لهم، فيما سيقدم البنك أحدث الأساليب

في السوق المحلي عيار 24 بسعر 33 دينارا للغرام

«السبائك»: الذهب ينهي تداولات الأسبوع الماضي

عند 3326 دولارا للأونصة مدعوما بضعف الدولار

خلال أبريل في استمرار لنهج شراء الذهب للشهر السادس على التوالي بينما زاد البنك الوطني البولندي 12 طناً والبنك التشيكي 5ر2 طن مما يؤكد توجه البنوك المركزية نحو تعزيز احتياطياتها من المعدن الأصفر. وقال إن الطلب على الذهب في الأسواق الآسيوية سجل ارتفاعاً ملحوظاً عقب عودة الأسواق الصينية من عطلة عيد العمال كما تم السماح لبعض البنوك التجارية الصينية بشراء العملات الأجنبية لتمويل واردات الذهب مما زاد من دعم الأسعار خلال جلسات التداول الأولى من الأسبوع. وأضاف أن الذهب سجل مستويات ما فوق 3300 دولار للأونصة وسط فترات من التقلب الحاد بدأت مع بداية جلسات التداول الأوروبية واستمرت حتى الأسواق الأمريكية والآسيوية حيث قاد المستثمرون من مختلف المناطق موجات شراء وبيع متتالية خاصة مع اقتراب الذهب من مستوى المقاومة النفسي 3500 دولار للأونصة.

وأفاد التقرير بأن أداء الذهب الأسبوعي نال اهتمام كبير من المحللين حيث أظهرت استطلاعات الرأي انقساماً بين الاتجاهات الثلاثة المحتملة للأسعار خلال الأسبوع المقبل بين من يتوقعون الارتفاع أو الهبوط أو التحرك العرضي في نطاق محدود. وأوضح أن بعض المحللين رأوا أن الذهب ربما يمر بمرحلة من التماسك حول المخاطر المتزايدة المرتبطة بالتضخم والمطالبة عززت التوقعات بإمكانية خفض الفائدة لاحقاً هذا العام خاصة مع ترقب بيانات تضخم مؤشر أسعار المستهلكين وأسعار المتجنين ومبيعات التجزئة خلال الأيام القادمة.

وأشار إلى أن المخاوف الجيوسياسية ساهمت كذلك في دفع الأسعار إلى الأعلى خاصة بعد تصاعد التوتر بين الهند وباكستان إضافة إلى تلويح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بإمكانية فرض رسوم جمركية بنسبة 80 بالمئة على الواردات الصينية مما عزز حالة القلق في الأسواق ودفع المتداولين إلى التحوط عبر الذهب.

ولفت التقرير إلى قيام بنك الشعب الصيني بإضافة طنين من الذهب إلى احتياطياته

أنهى الذهب تعاملات الأسبوع الماضي عند مستوى 3326 دولارا للأونصة مسجلاً مكاسب أسبوعية تجاوزت 3 في المئة بدعم من ضعف سعر صرف الدولار الأمريكي وانخفاض عوائد سندات الخزنة الأمريكية إلى جانب استمرار التوترات الجيوسياسية وتنامي حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي. وقال تقرير متخصص لشركة (دار السبائك) الكويتية صدر أمس الأحد إن العقود الآجلة للذهب تسلمت شهر يونيو ارتفعت بنسبة 1ر1 بالمئة يوم الجمعة الماضي.

وأضاف أن إجمالي الارتفاع الأسبوعي للذهب بلغ نحو 3ر1 بالمئة مع تسجيل المعدن الأصفر أعلى مستوياته خلال الأسبوع عند 3431 دولارا للأونصة قبل أن يتراجع نتيجة موجة جني أرباح ودخول الأسواق مرحلة من الترقب الحذر للمفاوضات التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

بالإضافة طنين من الذهب إلى احتياطياته